حركة التحرير الوطني
الفلسطيني
(فتح)

مسيرة بلا سلام

(4)

دراسات سياسية

مسيرة بلا سلام

الاتفاقيات الفلسطينية الاسرائيلية
بين الواقع والتوقعات

مقدمة

"كان الشرخ الذي احدثته اتفاقية اعلان المبادىء.. واتفاقية الاعتراف المتبادل عميقاً سواء داخل اطر منظمة التحرير.. او اطر حركة فتح، إلى ان جاء ذلك الاحتفال الذي تم فيه التوقيع على الاتفاق في البيت الابيض في 13/9/1993 فقد كان لذلك العرض الرسمي دوره في دفع الجماهير بصورة حاشدة إلى تأييد الاتفاق دون معرفة حقيقة النصوص او الشروط. فقد ظهرت صورة الاخ ابو عمار في البيت الابيض والاعلام الفلسطينية التي لم تعد محظورة كما كانت، وكأنها بداية حقيقية للاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة. هكذا رآها الناس "الفلسطينيون" تماما كما رأتها المعارضة الاسرائيلية التي حشدت كل طاقاتها وامكانياتها لتعارض الاتفاق وتعمل على اسقاطه. (1)

كان واقع الاتفاقيات يعبر عن الخلل في ميزان القوى الذي فرض على الجانب الفلسطيني القبول باتفاق (لا توجد أي ضمان لامكانية تنفيذه. ناهيك عن بذور فشله التي يحملها في داخله والتي كانت المستوطنات ابرز معالمها).(2) لقد كانت سياسة الغموض في صياغة النصوص مداخلة للخداع الذاتي وتعبيراً عن حسن النوايا من جانب واحد. وعلى الرغم من الاجحاف الذي اكتظ به اتفاق اعلان المبادىء. الا ان اعتماده رسمياً من المجلس المركزي وتشكيل السلطة الوطنية على اساسه جعل الكثيرين منا.. ومنهم كاتب هذا البحث يندفعون للعمل من اجل تطوير واقع الاتفاقيات وسلبياتها من اجل فرض نتائج تتجاوز درء المفاسد إلى جلب المنافع. وقد كانت الدعوة إلى قراءة فلسطينية للاتفاق لتأكيد ماهية الايجابيات وتطويرها من خلال الممارسة العملية هي التي جعلتنا نضع الدراسة لواقع الاتفاقية التي اعتبرت مجازفة تاريخية، ولتوقعات النتائج اذا ما تم الاحتياط من خلال اطواق سلامة وطنية وقومية ودولية.

لقد بدأت خيبة الامل عندما اكتشفنا منذ البداية ان حسن النوايا الفلسطينية لم يكن في مكانه. حيث بدأت حكومة رابين وبيريز تتشدق بالسلام دون الدفع الحقيقي للمسيرة بنفس الزخم مما يجعل تلك الفترة التي فاوض بها حزب العمل اقرب إلى شعار "السلام بلا مسيرة".

وجاءت نتيجة الخطأ الذي لم يحسب له حساب في صياغة الاتفاقيات وهو امكانية حدوث التغير في الاستراتيجية في الحكم داخل الكيان الصهيوني. لقد تم تفعيل مسيرة السلام في ظل حزب العمل تحت عنوان الشرق الاوسط الجديد. ومع وصول نتنياهو وحزب الليكود، كان الانقلاب على هذه الاستراتيجية، والدفع نحو الكيان الصهيوني الجديد. وهي مرحلة فرضت على الجانب الفلسطيني التمسك بالسلام وبالمسيرة لتحقيق تنفيذ الاستحقاقات التي تضمن تراكم الايجابيات التي تطور الامر الواقع نحو السلام المنشود. ولكن الجانب الاسرائيلي كان في واد آخر بعيداً عن الاستعداد لتنفيذ تعهدات الحكومة السابقة التي يتهمها بالتفريط بأرض اسرائيل الكبرى. ولم يستطع مفهوم العلاقات الدولية واحترام توقيعات الحكومات السابقة من قبل الحكومات اللاحقة ان يفرض نفسه على نتنياهو بشكل مبدئي وترشيده إلى الخلاص من هذا المأزق عبر انتهاج سياسة الادارة بالازمات. فقد اعلن عن

تمسكه بمسيرة السلام، واستعداده للالتزام، وقام في نفس الوقت بارتكاب كل انواع الاستفزازات التي جعلت مرحلة حكمه مجرد مسيرة بلا سلام.. ظلت مسيرة ليس لانه ارادها. ولكن لان الجانب الفلسطيني تمسك بها دون ان يندفع في المواجهة التي اثبتت فعالياتها خلال هبة الاقصى.. لقد فرضت تلك المواجهة على امريكا ان تتدخل ليس لحماية السلام ومسيرته وانما لضمان الاستقرار الذي شكل ضرورة ما لسياسية الولايات المتحدة في المنطقة. ومن هنا كانت امريكا التي تلعب دور الراعي الاول والاخير لعملية السلام تخدم الاستقرار (مجرد الاستقرار). ولهذا تحولت الاتفاقيات في ظل ضمانات وهمية من الادارة الامريكية إلى حالة "مسيرة بلا سلام".

ونهاية المرحلة الانتقالية والاتفاق، في الرابع من ايار، تقتضي الدخول في مرحلة جديدة.. مرحلة تصبح مرجعيتها قرارات الشرعية الدولية وهيئة الامم المتحدة ومجلس الامن، حتى تشكل اطواق السلامة الوطنية والقومية والدولية التي تمزقت تحت اقدام مرجعية اوسلو واتفاقياتها الضمان الحقيقي لتطلعات المستقبل لتحقق السلام عبر مسيرة السلام.

ولتسليط الضوء على السلام وعلى مسيراته خلال المرحلة القادمة ستفرض بايجاز المواضيع التالية:

- اولاً : الاتفاقيات بين النظرية والتطبيق

  "سلام بلا مسيرة"
- ثانياً : الاتفاقيات بين التجميد والالغاء

  "مسيرة بلا سلام"
- ثالثاً : الاتفاقيات تحت الرعاية الامريكية

  "سلام بلا سلام"
- رابعاً : الاتفاقيات والمستقبل

اولا : الاتفاقيات بين النظرية والتطبيق

سلام بلا مسيرة

لم يحظ المشهد التاريخي عند توقيع اتفاق قطاع غزة ومنطقة اريحا في القاهرة بتاريخ 4/5/1994 بنفس حالة التفاؤل التي حظي بها التوقيع على اتفاق اوسلو في واشنطن في 13/4/1993 وعلى الرغم من الموقف المتصلب للاخ ابو عمار تجاه التوقيع على الخرائط، فقد ظهر بشكل واضح امام العالم ان هناك خلافات حادة في جوهر الاتفاقيات، وان ما في النفوس غير ما في النصوص. لم يكن هناك أية اشارات او حديث عن الدولة الفلسطينية وعن تجسيدها. كان التطلع إلى الدخول إلى غزة واريحا هو الموضوع الآسر لاذهان كل المنخرطين في العملية لفرض آليتها وديناميكيتها التي ستعطي على ارض الواقع تباشير المستقبل الفلسطيني.

لقد كان لدخول الاخ ابو عمار قطاع غزة في مطلع تموز 1994 بهجة اعطت زخما جديدا لعملية السلام.. وكان الاستقبال الجماهيري الحاشد الذي قوبل به الاخ ابو عمار في غزة وفي اريحا ما يعطي الانطباع ان مسيرة السلام ستفرض نفسها اذا حسنت النوايا من جهة الاسرائيليين واذا حسن الاداء من جهة الفلسطينيين.

ومن سوء الحظ ان ما حصل هو عكس المطلوب. فقد ثبت بالممارسة العملية ان ادوات المخابرات الاسرائيلية كانت تسعى الى تخريب العملية ووضع وزر ذلك ومسؤوليته على الجانب الفلسطيني، وذلك عبر محاولة اشعال الحرب الاهلية والاقتتال الداخلي.. كان الرفض الاسرائيلي لعملية السلام قد عبر عن موقفه مبكراً من خلال جريمة القتل الجماعي في الحرم الابراهيمي، والذي تجاوز المجرم جولدشتياين ليطال كافة الاجهزة العسكرية التي ساهمت في مضاعفة اعداد الضحايا وحسمت السيطرة الفعلية للمستوطنين على معظم الخليل بما فيها الحرم الابراهيمي. اما الرفض الفلسطيني لعملية السلام والمتمثل في حركة حماس فقد وقع مع السلطة الفلسطينية في الشرك الذي نصبه عملاء المخابرات يوم الجمعة 19/11/94 في جامع فلسطين.. وكان لحركة فتح في قطاع غزة دورها الحاسم في حماية السلطة ووقف حماس عند حدها والسعي نحو الحوار الذي يصون الدم الفلسطيني. ويحافظ على وحدانية السلطة وسيادة القانون من جهة، وحرية التعبير والتعددية السياسية من جهة اخرى.

لم تركز اتفاقية اعلان المبادىء على مرجعية محددة ذات صفة المبدئية والالتزام بقرارات الشرعية الدولية، وانما اعتمدت على قضايا اجرائية للتنفيذ حسب اطار زمني.. وهو الامر الذي يعطي لميزان القوى دوره الحاسم في فرض واقعه.. فالمرجعية المحددة التي طرحها ميزان القوى هي قرارات مجلس الامن 242،338 : دون الالتزام باي من قرارات الشرعية الاخرى ذات العلاقة بالقضية الفلسطينية. وحيث ان الغموض يكمن في تفسير هذين القرارين. فقد حرص الاسرائيليون على ان تتضمن نصوص الاتفاقيات ما يعطيهم الحق في التفسير الذي يلبي اطماعهم. ولذلك نصت اتفاقية المرحلة الانتقالية المادة 31 بند 6 على انه (لن يعتبر أي من الطرفين بحكم دخوله في هذه الاتفاقية على انه تخلى او تنازل عن حقوقه الثابتة او مطالبه او مواقفه) [3] كما نصت المادة 31 بند 7 على انه (لن يقوم أي طرف بالبدء باي خطوة يمكن ان تغير وضع الضفة الغربية وقطاع غزة لحين التوصل إلى نتائج مفاوضات الحل الدائم) [4] وقد اكدت الاتفاقية للمرحلة الانتقالية في ديباجتها ص5 على :

"ان الهدف من المفاوضات الاسرائيلية الفلسطينية ضمن عملية سلام الشرق الاوسط الحالية هو

بالاضافة إلى امور اخرى اقامة سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني الانتقالي بمعنى المجلس المنتخب "المجلس، المجلس الفلسطيني". والرئيس المنتخب للسلطة التنفيذية للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية لا تتعدى الخمس سنوات من تاريخ توقيع اتفاق قطاع غزة ومنطقة اريحا في القاهرة بتاريخ 4/5/1994 "من الآن فصاعدا اتفاقية غزة + اريحا" تؤدي إلى حل نهائي على اساس قراري مجلس الامن 242،338، [5]

"ان ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي في هذه الاتفاقية هي جزء لا يتجزأ من العملية السلمية، وان مفاوضات الوضع النهائي ستبدأ باسرع وقت ممكن ولكن في وقت لا يتعدى 4 ايار 1996 ستقود إلى تطبيق قراري مجلس الا من 242،338 وان الاتفاقية ستسوي جميع قضايا المرحلة الانتقالية وان لا يكون هنالك قضايا مؤجلة لاجندة مفاوضات الوضع الدائم[6]

لقد شكلت المرحلية مدخلا يقبله الطرفان رغم التفارق في النوايا..

فالفلسطيني كان يعتقد انه بدخوله إلى حلبة السلام، وبداية تراكم الا ستحقاقات للمرحلة الانتقالية، والتي هي استحقاقات ذات منظور مادي واضح، خاصة الانسحاب الاسرائيلي الذي يؤدي إلى السيطرة على الارض والى عودة مناضلين، هذا التراكم سيخلق وقائع تعزز ثقة الشعب بمشروع السلام.

والاسرائيلي كان يعتقد بانه باقحامه الجانب الفلسطيني المعادي إلى حلبة السلام وتسليمه بعض الارض، وتعويده على السيطرة التي تؤدي إلى انشغاله بقضايا الناس، فانه سيتذوق طعم السلطة وسيصبح حريصاً على ما حققه من انجازات. وبالتالي يصبح استعداده للنكوص وللعودة إلى حالة الصراع اقل بكثير. وهذا يؤمن الارتياح الاسرائيلي من المواجهة مع الانتفاضة، ويساعد على تحقيق الامن المجاني من خلال التزام السلطة بمحاربة الارهاب.

وفي الوقت الذي كان فيه المفاوض الفلسطيني يراكم بصعوبة قضايا التفاصيل الثانوية ضمن جداول المرحلة الانتقالية كان الجانب الاسرائيلي يراكم قضايا جوهرية تم تأجيلها إلى مفاوضات الحل النهائي.. لقد كان التراكم الفلسطيني ينحصر في قضايا المرحلة الانتقالية ومنها :

1. اعادة الانتشار.(ليس الانسحاب).
2. المعبر الامن - الممرات - الميناء - المطار - الاقتصاد - الاسرى) الخ.

بينما كان الجانب الاسرائيلي يراكم في القضايا الجوهرية للحل النهائي تهويد القدس وتكريسها عاصمة ابدية لدولة اسرائيل من خلال تفريغها من سكانها، والسيطرة على كل شرقيها من خلال اقامة مراكز استيطانية في قلب القدس العربية. إلى جانب تكريس الاستيطان وانتشاره على مدى الاراضي في المنطقة (C) التي تم تمزيقها بالطرق الالتفافية. كما قام الاسرائيليون من خلال الاستيطان في جبل ابو غنيم ومن خلال خرائط شارون ومردخاي بعملية رسم الحدود من طرف واحد. وفي غمرة الانتخابات الراهنة وحملتها الشرسة بتصاعد الاستيطان لتشمل مناطق من شأنها ان تسد الطرق امام تجسيد الدولة الفلسطينية وتواصلها الاقليمي.

ولكي نفهم طبيعة الواقع الذي وصلت اليه مسيرة التسوية في وضعها الراهن ومدى مطابقته للواقع الذي كان منشودا وحسب نصوص الاتفاقيات لا بد من استعراض سريع للمواعيد التي تضمنتها الاتفاقيات باعتبارها تحدد آلية التنفيذ ومدى الالتزام بالتعهدات.

لقد تضمن اتفاق اعلان المبادىء على نوعين من المواعيد، اولهما مواعيد ذات صفة تحديدية وتأسيسية ينطلق منها، وعلى اساسها النوع الثاني وهو المواعيد الاجرائية التنفيذية. فالمواعيد التحديدية في اعلان المبادىء هي :

1. بعد شهر من التوقيع يدخل الاتفاق حيز التنفيذ وحيث ان الاتفاق قد تم توقيعه في 13/9/1993. فان الاتفاق يدخل حيز التنفيذ في 13/10/1993، وبهذا يصبح تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ الموعد المحدد للمواعيد المتعلقة بالاتفاق.
2. خلال شهرين من تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ يتم الاتفاق حول انسحاب القوات الاسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة اريحا. وهذا يعني بتاريخ 13/12/1993 (كحد اقصى).
3. يتم تنفيذ الاتفاق والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة اريحا خلال اربعة اشهر من توقيع الاتفاق وهذا يعني بتاريخ 13/4/1994 (كحد اقصى).
4. بعد مدة لا تتجاوز التسعة اشهر من دخول الاتفاق حيز التنفيذ يتم اجراء الانتخابات وهذا يعني في موعد اقصاه 13/7/1994.
5. تتم اعادة الانتشار من الضفة الغربية قبل 22 يوما من الانتخابات يعني 21/6/1994.
6. تبدأ الفترة الانتقالية لمدة خمسة سنوات ابتداء من الانسحاب من غزة واريحا.
7. مفاوضات الوضع الدائم ستبدأ في موعد اقصاه بداية السنة الثالثة من المرحلة الانتقالية 13/4/1997.

من الملاحظ ان المواعيد شملت حدا ادنى وحدا أقصى وهو الامر الذي اعطى لرابين الفرصة للمراوغة والقول بانه لا توجد مواعيد مقدسة، حيث تم تجاوز الحد الاقصى والمواعيد المتعلقة بتوقيع الاتفاق حول الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة اريحا في 13/12/1993.

ولكي ياخذ تعطيل المواعيد تبريرات قسرية دخلت إلى حلبة المفاوضات جريمة الحرم الابراهيمي لتحول بين الوفد الفلسطيني واستمراره في عملية التفاوض مما يجعل الاحجام الفلسطيني عن استمرار التفاوض سببا في تعطيل المواعيد.

وبعد مراوغة وتأجيل للحد الاقصى لمدة ستة اشهر تم التوقيع في 4/5/1994 واصبح هذا الموعد يشكل ركيزة اساسية محددة للمواعيد كلها، وفي مقدمتها موعد نهاية الاتفاق والمرحلة الانتقالية في 4/5/1999 ولكن المراوغة استمرت في موعد تحديد آخر وهو موعد اجراء الانتخابات الفلسطينية وتنصيب المجلس، حيث يحدد هذا الموعد، الذي حده الاقصى 13/7/1994، موعد اعادة الانتشار من الضفة الغربية الذي يسبق الانتخابات ب 22 يوما. ثم يليه تنصيب المجلس الذي يتم على اساسه تاريخ اجراء الانسحابات الثلاث من المنطقة (ج) خلال ثمانية عشر شهرا على ثلاث مراحل، بحيث لا يبقى تحت الاحتلال سوى الارض ذات العلاقة بقضايا المرحلة النهائية. وهي القدس، والمستوطنات والحدود والمواقع العسكرية المحددة، وهذا يعني ان الانتخابات كانت ستجري في حدها الاقصى في 13/7/1994.

أي ان اعادة الانتشار من مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية كانت ستجري في موعد اقصاه 21/6/1994 وان تنصيب المجلس سيكون في مطلع شهر ايلول 1994.

وعليه فان اعادات الانتشار كان لا بد ان يكون كما يلي:

- المرحلة الاولى في مطلع آذار 1995
- المرحلة الثانية في مطلع ايلول 1995
- المرحلة الثالثة في مطلع آذار 1996

وبهذا تكون السلطة الوطنية قد سيطرت على مساحة تعادل 9% من مساحة الضفة الغربية، ونكون

قد عززت ثقة الشعب الفلسطيني بمسيرة السلام. وعززت قدرته على السيطرة الامنية التي تحول دون أي خروج عن النظام وسيادة القانون.

لقد اعطت المراوغة الاسرائيلية الرسمية من حكومة رابين، إلى جانب تصرفات القوى الاسرائيلية المعارضة لعملية السلام، الفرصة لمعارضي التسوية في الجانب الفلسطيني وامتداداتهم العربية والاسلامية ليقوموا بالاعمال التي اعتبرت مبرراً لعدم التنفيذ الدقيق للاتفاقيات. فانقلب الجدول الزمني وتأخر التنفيذ في عهد رابين. ولم يكن بيريز اقل تطرفا في مطالبة الجانب الفلسطيني بالانغماس في الحرب الاهلية. ولقد كشف اللقاء الذي اجراه في اذار 1995 مع مجلة دير شبيجل الالمانية عن الشرط الذي يطالب الاخ ابو عمار بتنفيذه. حيث يقول (يجب عليه ان يبرهن على اهمية الاستمرار بالعملية السلمية. اما اذا خذله ضعفه او ارادته في تلك المهمة. فلماذا نتعب انفسنا ونمشي معه ذلك المشوار. يجب عليه ان يثبت انه القائد ما بين صفوف الفلسطينيين المتشعبه. وعليه ان يثبت مقدرته للتصدي لكل المعارضين، عليه ان يرى ماذا فعل ديفيد "بن غوريون" عام 1948 عندما اضطر لا غراق سفينة محملة بالا سلحة بكامل حمولتها خشية ان تؤول إلى مجموعة لا يرغب لها ان تستولي على ما تحمله. كانت السفينة هي بارجة "التالينا" التي وصلت إلى ميناء تل ابيب في حزيران يونيو 1948). [7]

كان المطلوب من الجانب الفلسطيني ان يقوم بضرب المعارضة الفلسطينية لعملية التسوية في حين كان الجانب الاسرائيلي يتغاضى.. بل ويرعى المعارضة الاسرائيلية وفي مقدمتهم المستوطنون.

وقد تم توقيع اتفاق المرحلة الانتقالية في 28 ايلول 1995 وجاء اغتيال رابين في الرابع من تشرين ثاني (1995) على يد متطرف يميني، فسارع بيريز في تنفيذ الاتفاق تحت شعار الاحترام لرغبة رابين. وبدأ جدول الاعمال الجديد الذي ابتدأ باعادة الانتشار قبل الانتخابات، ومن ثم تنصب المجلس في السابع من اذار 1996 الذي يشكل تاريخا محددا لاعادات الانتشار الثلاثة التي كان من المقرر ان تتم على التوالي في السابع من ايلول 1996 وفي السابع من اذار 1997 لتنتهي في السابع من ايلول 1997 ولكن نجاح نتنياهو في الانتخابات ووصول اليمين إلى السلطة قلب طاولة السلام رأسا على عقب.

ثانيا : الاتفاقيات بين التجميد والالغاء "مسيرة بلا سلام"

اظهرت نتائج الانتخابات الاسرائيلية في 29/5/1996 وجود غموض في موقف الناخب الاسرائيلي تجاه السلام.. فقد فاز نتنياهو بأغلبية ضئيلة على شمعون بيريز.

كان هناك تعقيدات في زمن العمل. حيث كانت الاستراتيجية هي مبدأ (الارض مقابل السلام). وحلم بيريز ببناء شرق اوسط جديد كما عبر عنه في مذكراته:

(لقد كنا صادقين تماماً في قولنا. اننا لا نرغب ان نحكم الشعب الفلسطيني. لقد ركبنا انا ورابين مخاطرة كبرى احتاجت منا كثيراً من السرية لنجاحها، ولنا كشأن الفلسطينيين مصلحة مباشرة في نجاح الاتفاقية من الناحيتين السياسية والاقتصادية. ويمكن ان يماثل مصير غزة ما شهدته سنغافورة، من الفقر الى الازدهار في قفزة واحدة.. وضمن نص خطابي امام البرلمان الاوروبي ناشدت بتقديم مساعدة اقتصادية كبيرة للفلسطينيين وذلك من اجل بناء شرق اوسط جديد).[8]

بالنسبة لنتنياهو كانت النظرة مختلفة.. انه يريد اسرائيل كبرى جديدة وليس نظام شرق اوسط جديد. ولذلك كان يلتزم باستراتيجية مختلفة، استراتيجية لا تقوم على اساس مبادلة الارض بالسلام.

انه يعتبر ان مستقبل اسرائيل يرتكز حول اسرائيل ذاتها بكل موروثاتها الخرافية. شعب الله المختار، ارض الميعاد.. بحيث تظل متميزة في محيط الشرق الاوسط وغير مندمجة به، متحوره حول ذاتها في وسط معاد لها، والوسيلة الوحيدة للتعاون مع المحيط هي القوة. لقد اسقط نتنياهو من قاموسه كله الارض فاصبح مبدأ الارض مقابل السلام يعني الامن مقابل السلام.

يقول نتنياهو في كتابه "مكان بين الامم":

(يجب ان لا نسمح بأن يكون اتفاق غزة اريحا اولاً سابقة لتسويات اخرى في الضفة الغربية.. والتسويات يجب ان تبقي بيد اسرائيل المسؤولية الامنية دون قيام سيادة عربية في الضفة الغربية مع تمكين السكان في نفس الوقت من ادارة شؤون حياتهم بانفسهم في اطار حكم ذاتي ... والحكم الذاتي لا يعني دولة على الاطلاق. فهو نوع من نظام داخلي يسمح لاقلية قومية او دينية بادارة شؤونها تحت سيادة شعب آخر).[9]

لقد ربط نتنياهو كل تفاوض في المستقبل بما اسماه (المصالح القومية الحيوية لاسرائيل) التي يحددها في خمس عناصر اساسية:

1. الامن الاستراتيجي: أي قدرة اسرائيل على الدفاع عن نفسها في مواجهة أي هجوم يمكن ان تشنه أي من الدول المجاورة. وهو ما يتطلب السيطرة على مناطق استراتيجية تتمثل في الطرق والمنشآت العسكرية في الضفة الغربية، وتدخل كلها ضمن المناطق (ج) حسب اتفاق اوسلو (2). وهذا يعني عدم استعداد الاسرائيليين للانسحاب من مجموع اراضي الضفة الغربية.
2. السيطرة على مصادر المياه باعتبار ان الضفة الغربية تزود اسرائيل بجزء مهم من احتياجاتها من المياه الجوفية، فان اسرائيل ستضع كل العراقيل المنتظرة امام مفاوضات المرحلة النهائية التي تناقش قضية المياه.
3. حق المراقبة الديمغرافية، وذلك عن طريق خلق مناطق عازلة تمنع الاتصال بين الفلسطينيين في

الضفة الغربية ومناطق تجمّع الفلسطينيين داخل اسرائيل، وكذلك عن طريق استمرار السيطرة على المعابر الحدودية.

4. وحدة القدس تحت السيادة الاسرائيلية مع تعزيز الاستيطان الاسرائيلي فيها.
5. توسيع مفهوم المناطق الامنية لمنع الاتصال الاقليمي العربي الذي يهددنا بانشاء الدولة الفلسطينية).[10]

اصبح واضحاً من خلال الموقف الواضح لنتنياهو انه لا يستطيع رفض الا عتراف بالاتفاقيات المبرمة، ولكنه سيعمل على نسفها. وقد عبر عن ذلك في اجتماعاته مع الاحزاب اليمينية المتحالفة معه بقوله (اننا نلاقي صعوبات في ادخال تعديلات على اتفاقات الحكم الذاتي لانها تنطوي على التزامات دولية من قبلنا. علينا ان نناور في اطار هذه الاتفاقيات).[11] وقد تمسك نتنياهو منذ البداية باستراتيجية الادارة بالازمات ليفقد آلية تنفيذ الاتفاقيات فعاليتها. وقد ادرك المراقبون والمحللون ان سياسة نتنياهو ستصل بالاتفاقيات الى طريق مسدود. وقد عبر ريتشارد هاس انه "لم يعد هناك أي امل اطلاقاً، وخلال الخمس سنوات المقبلة، في توقيع أي معاهدات جديدة بين الاسرائيليين والعرب وخاصة الفلسطينيين" واشار الى انه "اذا كان الهدف هو انهاء التفاوض في ايار 1999 فان ذلك اصبح مستبعداً، ليس فقط نتيجة لوصول اليمين الى الحكم في اسرائيل، ولكن على اعتبار ان مواضيع الحل النهائي هي الاكثر صعوبة وهي التي تهم القدس، والدولة الفلسطينية، وحق ملايين فلسطيني الشتات في العودة. ان التفاوض بخصوص هذه القضايا سوف لن يكون معقداً فقط بل مستحيلاً كذلك".[12]

كانت الازمة الاولى التي بدأ فيها نتنياهو ادارته هي اقحام القدس في المعركة من خلال تأكيده على حق اسرائيل في الاستيطان في كل بقعة. وقد قام بادخال جرافات باستخدام الرافعات الى داخل سور القدس من اجل هدم بيت خاص بالمعاقين في برج اللقلق.. كان التحدي صارخاً واستشاط الشعب غضباً. وجاء نداء الاخ ابو عمار اثناء اجتماعه بالمجلس التشريعي في 28/8/1996 في جلسة خاصة مكرسة للاستيطان ومحاولات تهويد القدس العربية. وقد تضمنت الدعوة الاعلان عن يوم غضب واستنكار للاجراءات الاسرائيلية يشتمل على الاضراب والطلب من العالمين العربي والاسلامي التضامن مع القدس والشعب العربي الفلسطيني. كانت الدعوة تدق ناقوس الخطر وتحذر من وصول العملية السلمية الى حافة الهاوية.

لقد لبت جماهير الشعب النداء بالاضراب والفعاليات والحشد نحو الصلاة في الاقصى على الرغم من كل سدود وعقبات الجيش والشرطة الاسرائيلية. كانت تلك مجرد رسالة لحكومة نتنياهو لتعود عن غيها وعن اللعب بالنار، خاصة نار القدس.

لقد تعامل نتنياهو مع الرسالة على طريقته الخاصة، وضمن استراتيجية الادارة بالازمات، فقفز الى فتح النفق الذي كان يعني لجماهير الشعب العربي والمسلم بأنه انفجار يدمر الاقصى.. وان الاقصى في خطر.. وجاءت دعوة السلطة الوطنية والاخ ابو عمار لتجسيد واستنهاض الجماهير لحماية المقدسات ودعم السلطة الوطنية في مطالبها المحقة بتنفيذ الاتفاقيات نصاً وروحاً. وعندما اشتبكت قوات الاحتلال مع المسيرات الشعبية العزلاء التحمت قوات الا من الوطني بصورة تلقائية الى جانب ابناء الشعب واشتبكت بالنيران مع قوات الاحتلال وقدمت الشهداء دفاعاً عن الشعب وتمسكاً بالحفاظ على مناطق السلطة الوطنية المحررة. وقد خلق هذا الموقف البطولي لقوات الا من الوطني حالة من الوحدة الوطنية المترسخة بين ابناء الشعب وسلطتهم الوطنية.

لقد هزت انتفاضة الاقصى اركان حكومة نتنياهو. وبدا ان سياسة الادارة بالازمات التي انتهجها نتنياهو تواجه ازمة لم يكن نتنياهو يتوقعها، وهي وجود خيارات بديلة عن مجرد التفاوض لدى القيادة

الفلسطينية ولدى الشعب الفلسطيني. كان خيار المواجهة يقلق امريكا التي تخشى على المنطقة من انهيار الاستقرار الذي يضر بمصالحها. فبادر الرئيس كلينتون الى دعوة الاخ ابو عمار ونتنياهو والملك حسين والرئيس حسني مبارك. وقد رفض الرئيس مبارك المشاركة بسبب سياسة التعنت التي كان نتنياهو يمارسها.

لقد كان واضحاً منذ البداية ان وصول نتنياهو الى سدة الحكم في اسرائيل، بعد ان الزم نفسه في حملته الانتخابية برفض اتفاقيات اوسلو، ويرفض سياسة حزب العمل بتسليم الا راضي للسلطة الفلسطينية، و حق حمل السلاح للشرطة الفلسطينية، واصراره على حقه بملاحقة من يسميهم الارهابيين داخل مناطق السلطة. كل هذا يعني انه سيتعامل مع القضية الفلسطينية باعتبارها شأن اسرائيلي داخلي. وان الرؤية الفلسطينية للاتفاقيات المنطلقة نحو الوصول الى حل نهائي وسلام شامل ودائم يفرض الوصول الى تحقيق السيادة الفلسطينية على الا راضي المحررة والا ستقلال الوطني واقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس. هذان الموقفان المتناقضان لا يمكن ان يتلاقيا الا اذا استطاع احدهما تدجين الموقف الاخر باخضاعه لسياسته وفرض ارادته عليه. ولم يتردد نتنياهو من ان يعلن خلال زيارته الاولى لواشنطن انه سيستمر في سياسته وفرض ارادته على الفلسطينيين وعلى العرب، لان هؤلاء، على حد قوله، ليس لهم بديل او خيار غير السلام الاسرائيلي. ولقد كان الرد الفلسطيني صارخاً ومتألقاً باعتماده على اسس وقواعد القانون الدولي والشرعية الدولية بتمسكه بالاتفاقيات المعقودة بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة وبرعاية الولايات المتحدة وروسيا والمجموعة الاوروبية واليابان وكذلك الدول العربية ذات العلا قة المباشرة مصر والاردن. وقد ازداد الموقف الفلسطيني رسوخاً وثباتاً بالانفجار الدموي الذي عبرت عنه الانتفاضة الجماهيرية المتجددة، في المواقف العربية والدولية وبشكل خاص داخل المجتمع الاسرائيلي الذي بدأ يصف سياسة نتنياهو بالرعونة والولدنة السياسية.

كان اختيار نتنياهو لموضوع الخليل من اجل كسر الاتفاقيات مبنياً على سابقة استثناء المدينة من عملية اعادة التموضع الاولى من مدن الضفة الغربية. كما انه اعتمد في موقفه المتعنت والمراوغ على التسهيلات التي قدمتها السلطة الفلسطينية في المفاوضات حول الخليل لحكومة العمل التي كانت تؤمن بالاتفاقيات. وان التزامه تجاه المستوطنين يفرض عليه سياسة التشدد في الخليل. وقد اضيف الى هذا الموقف بعض المواقف الفلسطينية المتراخية تجاه الخليل، وحتى لا تصبح عقدة معيقة امام منشار السلام الذي شأنه ان يشق الطريق نحو حل اكثر من خمسة وثلاثين قضية معلقة من قضايا المرحلة الانتقالية، اضافة الى الدخول في قضايا الحل النهائي. وقد بدأت الهمسات تصل الى نتنياهو الذي وظفها، معتقداً ان رئيس السلطة الوطنية الذي تراجع امام اصرار رابين وبيرز على تأجيل الانسحاب من الخليل سيتراجع امام اصراره على احداث التغيرات في التنفيذ بما يتعلق باغلاق شارع الشهداء والحسبة وقضايا التخطيط والتنظيم واسلحة الشرطة والملاحقة الساخنة. ولكن هذه الهمسات لم تجد عند الاخ ابو عمار اذناً صاغية. فقد رفضها بإباء ومسؤولية وطنية مذكراً بمواقف اهل الخليل انفسهم الذين يفضلون الوضع القائم الذي يناضلون من اجل تغييره على الاتفاق الظالم الذي يكرس شرعية الاستيطان اليهودي في الخليل ويكرس تقسيمها.

ولقد ادركت القيادة الفلسطينية خطورة أي تراجع عن المواقف الثابتة تجاه قضية الخليل فاتخذت قرارها بشأن مواصلة واستمرار المفاوضات مع الجانب الاسرائيلي لتنفيذ اعادة التموضع في الخليل حسب جدول زمني. وكذلك استكمال اعادة التموضع من بقية الضفة الغربية في المناطق (B) وثلث المناطق (C) حسب الاتفاقيات. اضافة الى تنفيذ المواضيع المتأخرة والعالقة التي تزيد عن خمسة وثلاثين بنداً بجانب مفاوضات المرحلة النهائية، ووقف مصادرة الاراضي وتوسيع وبناء المستوطنات الجديدة واطلاق سراح الا سيرات والمعتقلين. كما اكدت القيادة الفلسطينية على تمسكها الحازم بالاتفاقيات الموقعة ورفضها لكل محاولة لتعديلها وطالبت اسرائيل الاقلاع عن المحاولات لتعديل اتفاق اعادة التموضع في

الخليل وغيره والاتفاقيات المبرمة والموقع عليها.

لقد كان واضحاً للقيادة الفلسطينية ان سياسة نتنياهو التعنتية تجاه موضوع الخليل تشكل مفصلاً هاماً في حياته السياسية، فهو اما ان يخرج منها وقد فرض ارادته على الجانب الفلسطيني واثبت للعالم اجمع انه على حق، او ان ينصاع لارادة الحق والعدالة التي تمحورت حول الموقف الفلسطيني المحق، كما عبرت عنه المواقف العربية والدولية، وكذلك داخل المجتمع الاسرائيلي. لقد كان نتنياهو ولا يزال يقود معركة مركبة تهدف الى تحطيم الاجماع الدولي والعربي والفلسطيني والاسرائيلي الذي يعارض سياسته في كسر الاتفاقيات والغائها جوهرياً. فالانصياع الفلسطيني في الخليل، الى جانب انه لا يضمن أي التزام من نتنياهو بتنفيذ أي من القضايا، العالقة، وحتى قضايا الحل النهائي التي ستصبح منتهية بالانصياع لا رادته في الخليل، فانه يفقد السلطة الوطنية ومنظمة التحرير الفلسطينية كل سند مستقبلي. وعلى كافة الساحات والمستويات.

لقد اثبتت الوقائع، ان نتنياهو وصل الى حد التلاعب اللا اخلاقي داخلياً للوصول الى تحقيق الاغلبية التي تضمن له اتخاذ قرار الموافقة على بروتوكول الخليل. فالصفقة التي عقدها مع ارييه درعي من اجل ان يصوت وزراء حزبه في الحكومة على البروتوكول اصبحت مكشوفة ومعروفة. وهي صفقة لا تتعلق فقط بتمرير بروتوكول الخليل، وانما بما يتبعها من التزام بالموافقة على تبرئة درعي من التهم المنسوبة اليه. أي انها صفقة للتلا عب بالقضاء والعدالة التي تتبجح اسرائيل بأنها، فيما يتعلق بالاسرئيليين، ناصعة البياض بعيدة عن عالم الرشوة.

من الملاحظ ان نتنياهو في ممارسته لسياسة الادارة بالازمات. انه يضع خطته المتكاملة القابلة للتطوير والتصعيد المتسلسل. فالازمة المركبة المتعلقة بالقدس والاستيطان واعادة الانتشار، بدأت بعد زيارته للاردن مباشرة. ففي اليوم التالي لعودته اعلن عن الموافقة على بناء المستوطنة على جبل ابو غنيم "انه يريد ان يوحي بأنه ما ابتدأ الا بعد ان اخذ الضوء الاخضر من الاردن" وهو يريد بذلك الايقاع بين السلطة الوطنية والحكومة الاردنية. وحيث انه يدرك مقدماً موقف مصر والرئيس حسني مبارك من سياسة الاستيطان التي يتبعها ومحاولات تهويد القدس، فقد قرر قبل سفره الى القاهرة ان يلقي بقنبلة جديدة تخلق ازمة جديدة تلقي بعض ظلال على ما سبقها. فكان الاعلان عن اغلاق اربع مؤسسات فلسطينية في القدس. وفي الوقت الذي كان فيه الاخ ابو عمار يلتقي مع الرئيس كلينتون في محاولة لانقاذ عملية السلام من الانهيار بسبب الاستيطان الزاحف في القدس وحولها وفي جميع الاراضي الفلسطينية، بما لا يترك مجالاً للتفاوض على شيء للوصول الى حل نهائي. جاءت تعقيدات نتنياهو التي اختتمها بالاعلان عن اعادة الانتشار من 2 % من مساحة المنطقة (c) و7% من المنطقة (B) التي هي اصلاً قد تمت اعادة الانتشار منها قبل اكثر من عام. والادهى من ذلك انه اقنع الامريكان بأن هذا الانسحاب وهذا التسليم للاراضي الى السلطة الوطنية هو التعبير عن حسن النوايا وبناء الثقة مع السلطة الوطنية، وتجاه عملية السلام.

ولم يكن التصدي والصمود في مواجهة سياسية الاداره بالازمات على المستوى المطلوب. فبعد ان قررت القيادة الفلسطينية تعليق المفاوضات إلى ان يتم تراجع الموقف الاسرائيلي عن الاستيطان في جبل ابو غنيم وعن التمسك بمساحات اعادة الانتشار من جانب واحد، عادت إلى طاولة المفاوضات دون أي انجاز.. ومع غياب أي ضغط امريكي، اصبح نتنياهو يشعر بانه سيد الموقف وانه قادر على تخفيض توقعات الشعب الفلسطيني. لقد اكتشف الطريق المثلى في تدمير عملية السلام التي تقوم على اساس مبدأ الارض مقابل السلام. فاعلن موقفه الواضح بان الارض كل الارض هي لاسرائيل وان الفلسطينيين يعيشون على هذه الارض. وان من حق الاسرائيلي اقامة المستوطنات في كل مكان.

لم تكن هنالك اية مواجهة حقيقية لردع سياسية الاستيطان، وكانت القوى المعارضة لاتفاق اوسلو ترى ان نتنياهو يقوم بدورها في تدمير الاتفاق، ولذلك لم تقم بأتي اعمال عنف من شأنها ان تردع

سياسية الاستيطان. ولم تقم السلطة بالحد الادنى من الاعتراض، وهو وقف التفاوض واشعار العالم برفضها لما يجري.. لقد استغل نتنياهو موقف السلطة واظهر للعالم ان الامور تسير على ما يرام..

وعندما تأزم الموقف ونجح الموقف الفلسطيني باثارة اوروبا للتدخل جاءت المبادرة الامريكية الاولى والتي كانت ستفرض على الطرفين بناء على رغبة الرئيس كليتنون لانقاذ عملية السلام.. وقبل ان تصل نصوص المبادرة رسميا إلى الطرفين قام نتنياهو بالتصريح حول المبادرة التي تسربت اليه بقوله "انه يرفض الاملاءات الامريكية وانه لن يقبل ان تعامل امريكا اسرائيل وكأنها محمية أمريكية.

كان اخطر ما في المبادرة من وجهة نظر نتنياهو انها استندت على مبدا وقف الاستيطان لفترة محددة إلى حين استعادة الثقة من خلال التفاوض على قضايا المرحلة الانتقالية العالقة والاتفاق حول اعادة الانتشار الثاني المقرر في ايلول 1997 وهذه قضايا تتناقض بشكل سافر مع سياسة الادارة بالازمات.. وقد جاء المدد لنتنياهو هذه المرة من خلال التفجيرين في سوق محنيودا اللذين اعطيا لنتنياهو المبرر للمزيد من التشدد في سياسة تصعيد الاستيطان وعدم اعادة الانتشار حتى تتكرس السيطرة الصهيونية على الارض.

وجاءت جولة السيدة اولبرايت في ايلول 1997 في وقت كانت فيه العلاقات الفلسطينية الاسرائيلية في اسوأ اوضاعها.. وقد ركزت على الجانب الامني بشكل واضح عندما قررت ان على السلطة الفلسطينية ان تبذل 100 % من الجهد لضرب البنية التحتية للارهاب على حد تعبيرها. وقد رفض الاخ ابو عمار هذه الصيغة واكد انه لا يتلقى اوامر في هذا الموضوع من احد. وانه استنادا إلى القانون الفلسطيني يمنع أي عمل من شأنه ان يضر بمصلحة الشعب الفلسطيني وبمسيرة السلام التي هي مصلحة فلسطينية وعربية واسرائيلية واميركية ودولية.

وقد اعتبرت السيدة اولبرايت ان سياسة نتنياهو تقوم على اساس اعتماد العمليات الانتحارية كذريعة لتخريب عملية السلام. وان هذا يسحب البساط من تحت الادارة الامريكية التي تسعى لانقاذ عملية السلام. بعكس الكونغرس الذي يدعم مواقف نتنياهو ويمارس ضغوطه على الادارة الامريكية..

ولم تستطع السيدة اولبرايت ان تحدد مفهوم البنية التحتية، ولكن الوثيقة التي وزعها مكتب نتنياهو عشية زيارة اولبرايت إلى المنطقة تؤكد ان الهدف هو اشعال نار الفتنة الفلسطينية وليس تحقيق الامن الاسرائيلي. وقد نصت هذه الوثيقة على الشروط العشر التالية:

1. تعاون امني كامل وغير مشروط وذلك لتوفير وسائل فعالة وسريعة في درء الاعمال الارهابية ووقف اعمال عنف او تحريض.

   واقتبست الوثيقة في هذا السياق مقتطفات من كلمة القتها اولبرايت في اوائل شهر آب 1997، امام نادي الصحافة في واشنطن وقالت فيها "انه لا مجال لاستخدام التنسيق الامني كورقة للمساومة خلال المفاوضات، كما ليس مقبولا ان يعلو وينخفض مستوى هذا التنسيق تبعاً لتسارع او تباطوء وتيرة المفاوضات، وان التزام الفلسطينيين بمكافحة (الارهاب) يجب ان يكون متواصلا ومطلقا".
2. مكافحة (الا رهاب) ومعاقبة مرتكبي الاعمال الارهابية وذلك من خلال اعتقال كافة المشاركين باعمال ارهابية ضد اسرائيل والزج بكافة العناصر (الارهابية) التي اطلقت السلطة الفلسطينية سراحها مجددا بالسجون ووفق اللوائح التي قدمتها اسرائيل.
3. طرد العناصر (الارهابية) من الشرطة الفلسطينية. بما يشمل قائد الشرطة غازي الجبالي.
4. تنفيذ الاجراءات الامنية الواردة في اتفاق الخليل والتي تلزم السلطة الفلسطينية باخذ اجراءات محددة على صعيد مكافحة (الارهاب).

5. مصادرة الا سلحة غير الشرعية وبشكل محدد من المنظمات غير الشرعية في الا راضي الفلسطينية.

6. وقف اعمال التحريض على العنف وذلك من خلال قيام مسؤولي السلطة الفلسطينية بادانة العنف علانية وباللغة العربية امام الجمهور الفلسطيني والعربي وطرد كافة الائمة من المساجد الذين يدعون إلى تدمير اسرائيل في خطبهم الدينية. وشمل هذا المطلب قيام السلطة الفلسطينية بمراجعة شاملة للمناهج التدريسية بتعديلها بحيث تدعو للتعايش مع الاسرائيليين وتنبذ العنف والارهاب.

7. تقليص اسلحة الشرطة الفلسطينية للتوافق كماً ونوعاً مع ما ورد في الاتفاقيات.

8. تخفيض اعداد العاملين في الشرطة الفلسطينية لـ 24 الف شرطي كما هو مقرر في اتفاق اوسلو. وذكرت الوثيقة ان السلطة تجاوزت الاعداد المسموح بها بحيث يبلغ عدد افراد الشرطة الفلسطينية 35 الف شرطي.

كما طالبت اسرائيل بتقديم لوائح كاملة تضم اسماء كافة العاملين في سلك الشرطة الفلسطينية حيث تقول اللوائح التي تملكها تتضمن 18.500 اسم فقط.

9. تسليم (الارهابيين) المطلوبين إلى اسرائيل حيث اشارت الوثيقة إلى ان اسرائيل تقدمت بطلبات لتسليمها 53 مطلوبا لها موجودين لدى السلطة الفلسطينية دون ان يتم الرد على هذه الطلبات.

10. تدمير البنية التحتية لـ (الارهاب) وذلك من خلال حظر المنظمات التي تدعو للعنف والارهاب. وذكرت الوثيقة بالاسم كحركات يطلب منها كل من حماس والجهاد الاسلامي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والمجموعات المسلحة التابعة لحركة فتح. [13]

وقد جاء في تفصيل البند رقم (10) حول تفكيك البنية التحتية. ما نصه (يتوجب على السلطة الفلسطينية ان تقوم باتخاذ اجراءات ادارية، قانونية وبوليسية ضد البنية التحتية الاقتصادية والدينية والمدنية والسياسية والعسكرية وذلك يشمل (الجمعيات الخيرية، الجوامع، المؤسسات التعليمية، المراكز الطبية، البنوك، الشركات الاستثمارية.. الخ) التي تدعم الارهاب بما يشمل اتخاذ خطوات ضد اولئك المشاركين في التخطيط والتمويل ودعم الارهابيين كما جاء في خطاب وزيرة الخارجية الامريكية امام نادي الصحافة الوطني في 6 آب 1997).[14]

لقد تم رفض هذه الشروط المؤامرة واعتبرت محاولة من نتنياهو لوضع العراقيل امام مهمة اولبرايت.

وفي مقابل هذه التعديلات الاسرائيلية كان الرد الفلسطيني على المبادرة يتمثل في النقاط الاربعة التالية التي سلمها الاخ ابو عمار للوزيرة الامريكية في لقائه في (10 أيلول 1997 معها والتي تنص على مبادىء لا يمكن لا ي مبادرة ان تنجح بدونها.

1. وقف النشاطات الاستيطانية في الضفة والقدس ووقف البناء او أي انشاءات في جبل ابو غنيم، وعدم اضافة بيوت للمستوطنات القائمة. وعدم بناء مستوطنات جديدة وعدم توسيع المستوطنات القائمة ويكون سياج المستوطنات محددا بمسافة 50 مترا عن آخر بيت في المستوطنة.

2. تطبيق استحقاقات الاتفاق الانتقالي وفقا للجدول الزمني وتطبيق مراحل اعادات الانتشار الثلاث في الضفة.

3. بالتوازي مع ذلك تبدأ مفاوضات الوضع النهائي بعد تطبيع اعادات الانتشار.

4. السلطة الوطنية بعد ذلك لا ترى ما يمنع التنسيق الامني الفلسطيني الاسرائيلي).[15]

وقد اصبح واضحا انه نتيجة زيارة اولبرايت للمنطقة قد اوصلت رسالة عربية تقول انه لا تقدم في تطبيع العلاقات.. مع اسرائيل في ظل السياسة القائمة ولا مشاركة في مؤتمر الدوحة الاقتصادي دون ان تكون عملية السلام منسجمة مع بنود الرد الفلسطيني على المبادرة الامريكية.

كان موقف نتنياهو المعارض بشدة ضد اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ينطلق من شعوره بخطورة الزخم الكامن في هكذا دولة وهكذا شعب. كان يرى ان هذه الدولة تمثل خطراً على الاردن اولاً.. وانها بعد ذلك ستحول ضد اسرائيل بما لها من عمق ديمغرافي، ولهذا حاول اقحام الاردن مبكراً لمواجهة قيام الدولة الفلسطينية. وقد اشار الباحث الامريكي روبرت بوكبلارد في محاضرته في معهد التراث الامريكي تحت عنوان "سياسة الليكود تجاه الاردن" الى محاولات نتنياهو اقحام الاردن لالغاء انبعاث الكيان الوطني الفلسطيني حيث قال: ان نتنياهو (يعتقد انه بالتنسيق مع الاردن يمكن ان يصل الى نوع من التفاهم يترك لاسرائيل السيادة على معظم الضفة الغربية وغزة، مع منح الفلسطينيين نوعاً من السلطة الذاتية المدنية تحت نوع من الرعاية الاردنية).[16]

ويقول المحلل الامريكي ان نتنياهو يشدد على انه ((من الممكن الحصول على دعم اردني لحل القضية الفلسطينية بطريقة مرضية لافكار الليكود بعد الوقائع التي فرضتها اوسلو، وان القضية الفلسطينية يجب حلها في اطار الدولتين الاردن واسرائيل. ونحن نعتبر استقلال الاردن وحكومته جانباً مهماً من جوانب السياسة الخارجية لليكود. بل سياسة اسرائيل الخارجية)).[17]

ويكتشف المحلل الامريكي ((ان نتنياهو بعد اشهر فقط من توقيع اوسلو الاولى بدأ يقوم بمفاتحات سرية تجاه الاردن للحصول على موقف مؤيد منه لموقفه. وقد بعث رسالة سرية الى الملك حسين عبر الملك الاسباني خوان كارلوس لخص فيها ما وصفه بالمصالح المشتركة بين اسرائيل والاردن للوقوف ضد اقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية ستتآمر ضد اسرائيل والهاشميين معاً، وسوف تعمل في نهاية المطاف على السعي الى ضم الاردن الى فلسطين، وبعد ذلك ستنقلب للانتقام من اسرائيل وعليه يتوجب على الاردن ان يقف الى جانب اسرائيل في التصدي لهذه المشاعر الفلسطينية الوطنية والتوصل الى ترتيب استراتيجي مع اسرائيل بشأن يهودا والسامرة ويوفر رابطاً بين سكان هاتين المنطقتين والاردن)).[18]

ولم يجد نتنياهو تجاوباً في الاردن مع سياسته مما دفعه الى ارتكاب حماقة محاولة اغتيال الاخ خالد مشعل على الرغم من وجود معاهدة بين البلدين، وقد اعتبرت هذه العملية كما يقول المحلل الامريكي بأنها تعبير عن ((انه ليس بالامكان الثقة في الاتفاقات الموقعة مع نتنياهو بشأن بنود معاهدة السلام الاردنية التي تمنع العمليات الامنية في البلدين من قبل اجهزتهما الامنية، ولا بشأن مواثيق او اتفاقيات اخرى سرية كانت ام علنية)).[19]

بدأ نتنياهو يتصرف بما يبدو وكأنه تحد للسياسية الامريكية التي يديرها الرئيس كلينتون وكان يعتقد انه قادر على هزيمة كلينتون في ملعبه.

يبدو ان هذا الاعتقاد انطلق من الشعور بأن كلينتون، بعد تلك الهجمات مع الفضائح التي دبرها له اللوبي الصهيوني في امريكا، اضافة الى وقوف الكونغرس للادارة بالمرصاد، فيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الاوسط، جعلته يفضل السلام مع الجالية الامريكية على السلام في الشرق الاوسط.

وعلى الرغم من ان الافكار الامريكية المطروحة كبادرة، والتي لم تعلن رسمياً حتى الان، هي افكار اسرائيلية، صهيونية من الفها الى يائها. وهي افكار لا تنسجم مع اتفاقيات اوسلو بل تسعى الى تعطيلها وتجميدها بالممارسة العملية. الا ان نتنياهو يريد المواجهة الحادة التي تتيح له الامتناع عن تنفيذ

الاتفاق.

لقد اخذ نتنياهو الضوء الاخضر من الادارة الامريكية منذ توقيع بروتوكول الخليل، على اطلاق يده بالعمل على الساحة الفلسطينية والعربية من اجل تخفيض التوقعات التي بشر بها اتفاق اوسلو، وفي مقدمتها الانسحاب من كل الاراضي المحتلة عام 1967م. والتفاوض في المرحلة الانتقالية على الاراضي التي تقوم عليها المستوطنات والقدس، والمواقع العسكرية والحدود. وهي مساحة لا تزيد عن 10 % من مساحة الضفة الغربية. الى جانب شطب كلمة الدولة الفلسطينية من قاموس توقعات اوسلو والاذعان لسقف الحكم الذاتي في اطار ارض اسرائيل الكبرى، وقد انطلق نتنياهو من ان الفلسطينيين والعرب ليس لديهم أي خيار سوى الانصياع والاذعان لرغباته.

رغم كل الاجحاف والظلم الذي اشتملته الافكار الامريكية، فان سد الذرائع امام المخاطر المترتبة عن مواجهة فلسطينية امريكية هو خطوة تتفق مع القاعدة الشرعية، "درء المفاسد اولى من جلب المنافع". ونحن ندرك انه مهما تأزمت العلاقات بين نتنياهو وكلينتون فان مصلحة امريكا دائماً هي ان تكون مع اسرائيل وليس معنا. ولكننا ندرك ايضاً ان موقفنا الداعي الى احترام قرارات الشرعية الدولية والاتفاقات الموقعة برعاية امريكا من شأنه ان يضعنا دائماً في الموقع الصحيح. فالذي سنكسبه على الارض هو من نتاج ممارستنا. ويرتبط بشكل مباشر بحسن ادائنا على الارض. وهو الامر الذي بتراكمه سيقود الى وضع نصبح به اقدر على فرض ارادتنا عبر تغييرنا لموازين القوى على الارض.

لقد بدأت المعركة الحريرية بين نتنياهو وكلينتون الذي يعلن باستمرار انه لن يمارس أي ضغط على أي من الاطراف. وعلى الرغم من الضغوط المختلفة التي تمارس علينا الى حد التهديد والوعيد فان تصريح كلينتون واولبرايت يعني عدم الضغط على نتنياهو.

والحديث عن الضغط يعيد الى الاذهان ممارسات الضغوط السابقة، التي مورست على اسرائيل من قبل الرؤساء الامريكيين السابقين ابتداءاً من ايزانهاور وصولاً الى جورج بوش. والجميع يدرك ان ضغوط هذه المرحلة، ان مورست، فستكون من نوع آخر، ليس كالذي مارسه ايزنهاور على بن غوريون للانسحاب من كل الاراضي التي احتلتها اسرائيل بعد عملية سيناء 1956خلال العدوان الثلاثي على مصر.. فقد مارست الولايات المتحدة ضغطاً سياسياً قوياً وفرضت على اسرائيل سحب قواتها من قطاع غزة ومن شبه جزيرة سيناء.

كما مارست امريكا ضغوطها على اسرائيل بواسطة مجلس الامن لوقف العمليات الحربية عام 67، وعام 73، كما جمدت امريكا معاهدة التعاون الاستراتيجي بسبب ضم الجولان. واجبر بوش شامير على عدم الرد على أي عمليات عسكرية عراقية ضد اسرائيل خلال العدوان الامريكي على العراق. وجمد ضمانات القروض لمنع الاستيطان في الاراضي المحتلة.. ومن الواضح ان الضغوطات في مرحلة الحرب تختلف عن الضغوطات في مراحل السلام. فاسرائيل وسياسة نتنياهو ترمي الى تحقيق اصطفاف امريكي في مواجهة كلينتون الذي يسعى الى سلام استقرار وليس الى سلام القوة. ولهذا نجد ان لغة نتنياهو المتغطرسة تنطلق من عقدة الخوف وليس من عقدة الثقة بالنفس. فهو يعرض نفسه امام المجتمع الامريكي بما يوحي بأن قوته تكمن في ضعفه، فهو كرئيس وزراء يحكم من خلال تحالف يميني سينهار اذا هو وافق على المبادرة الامريكية. كما يوحي ان مساحة من عدة كيلومترات هي كعب اخيل بالنسبة لاسرائيل.

لقد اصبحت لعبة نتنياهو مكشوفة. ليس فقط لدى الطرف الفلسطيني الذي يعلن عنها كل لحظة، ولكنها اصبحت مكشوفة لامريكا.. ولاوروبا. والاهم من ذلك.. للمجتمع الاسرائيلي. فالاصوات التي تنطلق يومياً من الصحفيين وقادة الرأي الاسرائيليين تؤكد ان موضوع الخلاف ليس على نسبة الانسحابات،

وليس على موضوع الامن، وانما على الحل النهائي الذي يريده نتنياهو بما لا ينطبق مع ما تعهدت به الحكومة السابقة في اتفاقية اوسلو وخاصة ما يتعلق بقضايا الحل النهائي.

ان ما يقوم به نتنياهو الآن هو الممارسة العملية لمفاوضات الحل النهائي. وهو يعمل على حسم قضايا الحل النهائي لصالحه. وتبرز القضية الامنية ليس من واقعها الراهن. وانما الواقع المستقبلي وخاصة في المستوطنات والقدس التي تضم عشرات الالاف من الاسرائيليين، والبدائل التي امام نتنياهو في الحل النهائي هي اما اخلاء او نقل المستوطنات التي تقع في المناطق التي ستنقل الى مسؤولية السلطة الوطنية الفلسطينية، او ابقاء المستوطنات كجزر منعزلة داخل المناطق الفلسطينية. وهو ما سيؤدي الى احتكاكات امنية مستمرة، ونقل المسؤولية الامنية عن المستوطنات لايدي السلطة الوطنية الفلسطينية.. وهو امر، حتى لو وافقت عليه السلطة، يفرض ان يكون الخيار الوحيد الذي يطرحه نتنياهو، وهو الامتناع عن تطبيق الانسحابات.

ان محاولة زج الامن في كل صغير وكبيرة هو سياسة اسرائيلية دائمة، ولقد ورثها نتنياهو من سلفيه بيريز ورابين اللذين امتنعا عن تنفيذ الاتفاق بشكل يتفق مع الجدول الزمني الذي هو جزء اساسي لتأكيد جوهره.. وكانت شعارات رابين حول المواعيد غير المقدسة، والامن المقدس هي ابرز ما ورثه نتنياهو ليعزز ممارساته المنسجمة مع افكاره الصهيونية الانعزالية.

لقد قامت قيامة "الايباك".. والكونغرس عندما عبرت السيدة هيلاري كلينتون عن تأييدها للدولة الفلسطينية علناً، وذلك في ردها على سؤال وجه اليها خلال ظهورها امام الشباب، اذ قالت (ان الشعب الفلسطيني يستحق دولة خاصة به).[20]

وعلى الرغم من نفي البيت الابيض ان يكون هذا التصريح تعبيراً عن سياسة الادارة وانه رأي شخصي، الا ان الكثيرون استرجعوا ما تسرب عن لقاءات الرئيس كلينتون مع الرئيس عرفات، حيث قال (ان الشعوب تستحق دولة خاصة بها). وقال انه يؤكد قيام الدولة الفلسطينية في نهاية المطاف.

لقد اعتبر تصريح السيد كلينتون بداية للضغوط الامريكية ليس بسبب المضمون وانما بسبب التوقيت الذي توافق مع موقف نتنياهو.

كما ان لقاء الرئيس كلينتون بالخريجين العرب من الجامعات الامريكية تم اعتباره ايضاً شكلاً من اشكال الضغوط التي يمارسها الرئيس كلينتون على نتنياهو.. فالمراقبون يرون ان ظهور الرئيس كلينتون في مؤتمر ينظمه خريجو الجامعات الامريكية العرب، التي تعتبر منظمة راديكالية في مواقفها تجاه اسرائيل والصراع الاسرائيلي يعتبر موقفاً سياسياً بارزاً. وهو يدل بالنسبة للكثيرين على امساك الرئيس كلينتون بورقة المصلحة القومية الامريكية على مستوى العالم، بعيداً عن الاذعان لنتنياهو الذي بدأ يشن حملة على الادارة الامريكية.

لقد جاء اعلان قبول نتنياهو بالمبادرة الامريكية بعد ان قام بتحصين ذاتي خلف الاستحقاقات التي يريد الحفاظ عليها وفي مقدمة ذلك المماطلة في النبضة الثالثة لاعادة الانتشار، وغياب ذكر الاستيطان والممارسات احادية الجانب. اضافة الى التمسك الشرس بالتبادلية الزائفة التي يطمح من خلالها ان ينقل الحرب الشعواء الى الساحة الفلسطينية عبر متطلبات الاجراءات الامنية كما يراها نتنياهو.

لقد استطاع نتنياهو ان يهمش المبادرة الامريكية وان يفرغها من محتواها بعد ان ارتكب في ظل رفضها اشنع المخالفات للاتفاقيات، وخاصة ما يتعلق بالقدس. ومشروع تعزيز تهويد وتوسيع السيطرة الادارية عليها، مخالفاً بذلك نصاً واضحاً من نصوص الاتفاق حول قضايا الحل النهائي المتعلق بقضايا اساسية هي القدس والمستوطنات والحدود واللاجئين والعلاقات مع الجوار، وهو موقف يشكل خطورة

تفوق تحرك نتنياهو بالصعود الى جبل ابو غنيم الذي كان اول رد فعل لافشال التعهدات التي وقع عليها في بروتكول الخليل.

ان موافقة نتنياهو على المبادرة الامريكية تجعله في موقف قوة من نوع جديد. سيبدو في نظر العالم كما بدا اثناء الاتفاق على بروتوكول الخليل، ملتزماً بعملية السلام وان مشاكساته وتصلبه لم يكن الا من اجل ضمان الامن لدولة اسرائيل. والامر الذي سيفرض على القيادة الفلسطينية ضغوطاً تحول دون اثارة قضايا من شأنها ان تعكر صنع السلام.

لقد اصبحت المبادرة الامريكية فخاً تتحفز كل اشواكه واشراكه للاجهاز على قضايا الحل، واصبح بامكان نتنياهو الحديث عن قضايا المرحلة الانتقالية باعتبارها قضايا الحل النهائي. وهو يجد نفسه مدعوماً بالموقف الامريكي المؤيد لسياسته. ويضعف الموقف العربي المنصاع لتعليمات واشنطن التي تهدد اتباعها من النتائج الوخيمة التي ستسفر عن أي مؤتمر قمة عربي شامل يعيد رأب الصدع ويحرر العراق من قيود الحصار العربي الاكثر ظلماً من كل الحصارات الغربية.

لقد استطاع نتنياهو ان يمزق ليس اتفاق اوسلو الذي وقعته حكومة العمل فحسب، وانما تجاوز ذلك بتمزيقه بروتوكول الخليل وما فيه من التزامات باعادة الانتشار على ثلاث مراحل تجاوزها الزمن، واصبحت كل مواعيدها في خبر كان. علماً ان اتفاق الخليل هو التزام لحكومة نتنياهو وللكنيست الاسرائيلي الذي صوت عليه باغلبية 87 صوتاً وهو ما يفوق التصويت الذي حصلت عليه اتفاقية كامب ديفيد.

هذا يعني ان نتنياهو القادر على الخروج من مأزق ما وقع عليه والتزم به شخصياً، لن يجد غضاضة في تمزيق أي مبادرة امريكية، او تنفيذها على طريقته ووفق رؤياه المستقبلية التي تقف عند حدود انسحابات محدودة وتوسيع لمجال السيطرة الفلسطينية في ظل السيادة الاسرائيلية الشاملة على ارض اسرائيل الكبرى.

وهذا ما جعله يعلن موافقة على المبادرة الامريكية التي فقدت مفعولها بقتلها لكل المواعيد والالتزامات، والتي لم يبق منها سوى الالتزامات التي سيحاول نتنياهو ان يفرضها على الجانب الفلسطيني ويحمله مسؤولية أي تعويق او مماطلة لمسيرة السلام.

استطاع الرئيس كلينتون، رغم جراحه البالغة من مؤامرات انتقاص قدراته وعدم أهليته للقيادة، ان يجمع على ضفتي نهر واي وفد منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة الاخ ابو عمار ووفد الحكومة الاسرائيلية برئاسة بيبي نتنياهو. كان النهر الفاصل بين الوفدين يمنع التواصل، وكانت قضايا المرحلة النهائية الغارقة في احضان النهر تحمل على اكتافها قضايا اقل ثقلاً واسهل حملاً، وهي استحقاقات المرحلة الانتقالية. لم يكن السير فوق الماء ممكناً ليحقق لقاء الوفدين في عرض النهر. كانت المبادرة الامريكية تشكل نسيجاً من تشابك لحمة الارض وتحريرها، التي تشكل المطلب الاساسي للوفد الفلسطيني، مع سداة الامن الذي شكل الهاجس الدائم للوفد الاسرائيلي. وتبخر السلام الذي يشكل الهدف الاسمى للمسيرة بأسرها تحت اصرار الخوف والطمع وانعدام الثقة. وتقلصت الارض إلى جزر معزولة مطوقة ومسيجة بالطرق الالتفافية.. والمستوطنات.. والمواقع العسكرية الاسرائيلية.

كانت اول القضايا بالنسبة للاخ ابو عمار والوفد الفلسطيني هي الاصرار على عدم الخروج باتفاقية جديدة بعيدة عن مرجعية اعلان المبادىء في (اوسلو1)، وما تفرع عنها من اتفاقيات. كان يدرك ان هدف نتنياهو هو طي صفحة اوسلو ودفنها، والبداية بملف جديد. وكانت في مخيلة القائد الفلسطيني صورة لخمس سنوات خلت يوم وقع الرئيس كلينتون والراحل المغدور اسحق رابين اتفاقية اعلان المبادىء في البيت الابيض، تلك الصورة كانت راسخة في عقل كلينتون الذي اراد تكرارها مع وريث رابين، الذي

حاول التخلص من كل التزامات اوسلو فجوبه بصمود فلسطيني يرفض فتح الاتفاقيات ويرفض اعادة التفاوض حول ما تم الاتفاق عليه.

ومن هذا المنطلق دارت المفاوضات حول اعداد مذكرة، وليس اتفاقا بحيث تحدد الخطوات اللازمة لتسهيل تطبيق اتفاقية المرحلة الانتقالية في الضفة الغربية وقطاع غزة الموقعة في 28 ايلول 1995 وغيرها من الاتفاقيات بما فيها نقاط للسجل، الملحقة ببروتوكول الخليل.

كانت مذكرة واشنطن (المبادرة الامريكية) التي سلمت شفويا للجانب الفلسطيني من خلال دينس روس تنطلق من قضايا الا من.. والتعاون الامني، ومحاربة الا رهاب وتجميع الا سلحة ومنع التحريض لتنتهي بموضوع اعادات الانتشار الا خرى. والا جراءات احادية الجانب وقضايا الحل النهائي. ومع اهتزازات الجسر المعلق على نهر واي. تشقلبت الامور واختلطت، فجاءت اعادات الانتشار في اولويات جدول الاعمال وفي الصفحة الاولى من مذكرة واي. بقي السقف الذي حددته المبادرة ب 13 % كما هو بعد ان تم اقتطاع 3 % قسرا لتتحول الى محمية طبيعية. واضيفت نسبة 14.2 % التي ستتحول من منطقة (B) الى منطقة (A)..

اما المرحلة الثالثة والتي من المفروض حسب اتفاقية المرحلة الانتقالية ان تشتمل على جميع الا راضي المصنفة (c) ما عدا تلك التي تخضع لمفاوضات الحل النهائي، وتشمل مساحة القدس والمستوطنات والحدود. وهو ما لا يزيد عن 10 % من مساحة الضفة الغربية. لقد اصبح حلم التزام اسرائيل بهذه الاتفاقية وهماً بعد ان تم دفن هذه المرحلة في مفاوضات الحل النهائي. وبعد الاتفاق على أن تناقش من خلال لجنة ثنائية تنطلق من ارضية رسالة كريستوفر الى الطرفين في 17 يناير 1997 والتي يعطي فيها الحق لا سرائيل وحدها تحديد المساحة التي تتم اعادة الانتشار منها، الا مر الذي يتعارض مع مبدأ تشكيل اللجنة والاطلاع الامريكي المستمر على نتائج اعمالها.

بعثت زيارة الرئيس كلينتون إلى فلسطين وخطابه أمام التجمع الشعبي الفلسطيني في غزة انتعاشاً وآمالاً لدى الكثيرين حول الموقف الأمريكي، الذي بدا وكأنه يؤيد حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وبما يؤيد إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. وحيث أن هذه الزيارة قد تمت بعد فرض كلينتون وإدارته على نتنياهو التوقيع على مذكرة نهر الواي، التي رغم إجحافها الشنيع بالحقوق والاستحقاقات الفلسطينية التي تضمنها اتفاق إعلان المبادئ المجحف أصلاً، فقد قبلها الوفد الفلسطيني انطلاقاً من ضمانة الرئيس كلينتون لتنفيذها من جهة، واستناداً إلى قاعدة درء المفاسد التي كانت متوقعة في حالة رفض المبادرة الأمريكية. لقد كان تشجيع الرئيس كلينتون لممارسة المزيد من الضغط لتنفيذ ما تضمنته المذكرة، وخاصة ما يتعلق بالانسحابات الإسرائيلية التي تضاعف مساحة الأراضي المحررة خمسة أضعاف، مما يجعل إعلان تجسيد الدولة في الرابع من أيار 1999 أكثر ملاءمة حتى ولو راوغ نتنياهو في مفاوضات الحل النهائي وخالف المذكرة التي طالبت بتسريعها لتنتهي قبل الرابع من أيار 1999.

لقد أدرك نتنياهو أن تطبيق الاتفاق سيقود حتماً إلى إعلان تجسيد الدولة، فقام معتمداً على اليمين الليكودي بالدعوة إلى انتخابات مبكرة حتى يهرب من التنفيذ، وحتى يجعل إعلان تجسيد الدولة على مساحة لا تتجاوز 4 % من مساحة الضفة الغربية، حيث السيطرة الكاملة للسلطة الوطنية، أمراً صعباً.

ولم يستطع الرئيس كلينتون أن يمارس أي نوع من الضغوط على نتنياهو ليحول دون تجميد تنفيذ مذكرة نهر الواي، باعتبار أن الذهاب إلى الانتخابات لا يحول دون الالتزام بالاتفاقيات وتنفيذها من خلال الحكومة الإسرائيلية. فهذه الحكومة تلتزم بتنفيذ اتفاقياتها مع الآخرين حتى وهي ذاهبة إلى انتخابات. ولكي يهرب نتنياهو من الالتزام وضع شروطاً غير موجودة في الاتفاقيات، بما فيها ما نتج عن مباحثات

نهر الواي. فقد بدأ يطالب بعدم إعلان تجسيد الدولة في الرابع من أيار ويربط ذلك بالتوصل إلى اتفاق بين الطرفين. إضافة للاشتراط إلى حد الوقاحة بعدم مطالبة القيادة الفلسطينية إسرائيل بالإفراج عن الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين.

لقد ربط نتنياهو بشكل مباشر وضع الانتخابات الإسرائيلية القادمة بعملية السلام بشكل عام، وبإعلان تجسيد الدولة بشكل خاص. ولهذا جاء تحديده لموعد الانتخابات في 17 أيار بعد الموعد المحدد ضمن الاتفاقيات بانتهاء المرحلة الانتقالية والاتفاق برمته في الرابع من أيار. ويعتقد نتنياهو أنه يضع القيادة الفلسطينية في مأزق إعلان تجسيد الدولة على أبواب صناديق الاقتراع. جازماً أن القيادة الفلسطينية لن تجرؤ على اتخاذ القرار الذي يعتبره قراراً أحادي الجانب من شأنه أن يفرض ردود الفعل التي أبسطها ضم الأراضي المحتلة في مناطق (C) الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية الكاملة. ناهيك عن تهديدات مبطنة بالإغلاق والحصار.. وإعادة احتلال المناطق المحررة.

ثالثا : الاتفاقيات تحت الرعاية الامريكية

"سلام بلا سلام"

تقوم العلاقات الامريكية الاسرائيلية على اساس من المصالح المتبادلة والالتزامات ذات القيم المشتركة اخلاقياً واستراتيجياً. ومن الطبيعي ان تكون سياسة امريكا تجاه الصراع العربي الاسرائيلي وخاصة الصراع الفلسطيني الاسرائيلي ملتزمة بشكل يسمح لصهاينة امريكا السيطرة على سياسة الشرق الاوسط.

لقد كانت امريكا في عصر الحرب الباردة تحاول الموازنة احياناً بين مصالحها تجاه العرب المؤيدين لسياستها او المعادين للاتحاد السوفيتي من جهة، ومصالحها تجاه حماية ودعم اسرائيل من جهة اخرى. ومع انهيار الاتحاد السوفيتي ودخول المنطقة عصر ما يسمونه بالسلام، بعد العدوان الثلاثيني الغاشم على العراق، واقحام العرب قسراً في احتفال مدريد ليشهدوا التفكك والتجزئة عبر المسار الثنائي، الذي صمم ليعطي اسرائيل القدرة على الاستفراد بالانظمة العربية كل على حده. بحيث يصبح الامن الاقليمي لكل قطر عربي هو المسألة وعلى حساب الامن القومي العربي. اضافة الى المسار المتعدد الذي يحشد العرب كالقطيع في مزاد التطبيع.

كانت اول المواقف الامريكية هي شطب منظمة التحرير وتمثيلها المباشر في مؤتمر مدريد. وعلى الرغم ان الراعي السوفيتي في حينه كان يعترف بالمنظمة وبدولة فلسطين ويقيم العلاقات معها على مستوى سفارة، الا انه شارك في مؤتمر مدريد في وضع كانت فيه فلسطين ممثلة من خلال وفد فلسطيني اردني مشترك.

وبعد ان استطاعت المنظمة اثبات موقعها بشكل حاسم من خلال مفاوضات الكوريدور.. ادرك الامريكان انه لا سلام بدون الفلسطينيين. وادرك الاسرائيليون انه لا سلام بدون منظمة التحرير الفلسطينية، فكانت الاتصالات الفلسطينية الاسرائيلية التي تمخضت عنها اتفاقية اوسلو (اعلان المبادئ).

كانت اتفاقية اوسلو اول صدمة وجهت لصهاينة البيت الابيض الذين كانوا يخططون لشطب المنظمة من خلال حصر الشعب الفلسطيني بالمقيمين داخل الاراضي المحتلة باستثناء القدس. وكانوا يحاولون ابراز قيادة بديلة من خلال الوفد المفاوض ومشروع التسليم المبكر للسلطات. ولقد طوت اتفاقية اوسلو طموحات مارتن انديك وديننس روس. واصبحت المنظمة هي الشريك الاساسي في عملية السلام وتحت رعاية الرئيس كلينتون مباشرة. ولكن الموقف الليكودي ظل مسيطراً على "صهاينة البيت الابيض"، رغم قدرة رابين على تقليص دوره، الا انه عاد الى السيطرة مع وصول نتنياهو الى الحكم.

كان الانسجام بين موقف الادارة الامريكية وموقف نتنياهو عالياً. وقد تمثل ذلك منذ بداية الاشباك الفلسطيني الاسرائيلي الساخن الذي فرض على الادارة الامريكية ان تتدخل لحماية نتنياهو من اندلاع انتفاضة جبارة بعد اقدام نتنياهو على فتح النفق وتهديد اركان الاقصى.

كان الاستقرار الذي تطمح امريكا في الحفاظ عليه مهدداً مما جعل الرئيس كلينتون يدعو الاطراف الى قمة واشنطن رغم كونه يخوض الدورة الثانية للانتخابات. وقد رفض الرئيس مبارك حضور القمة اذا لم يعلن نتنياهو استعداده للالتزام بتنفيذ الاتفاقيات. وحضر القمة الاخ ابو عمار والملك حسين ونتنياهو.

كان الموقف الفلسطيني قد تسلح بالحالة الجماهيرية التي اعادت للانتفاضة بريقها الساطع.. وهو

الا مر الذي تخشاه الادارة الامريكية. ولذلك بذلت جهودها بأن يكون اللقاء في واشنطن يهدف الى الاستقرار. فكانت المسودة التي وضعها دينس روس تحاول القفز على الاتفاقيات والالتزام بها، وتتجاوز النقاط الست التي طرحها الوفد الفلسطيني كأساس للبيان المشترك الذي سيصدر عن القمة. ويمكن المقارنة بين الموقف الفلسطيني والموقف الاسرائيلي الذي عبر عنه دينس روس بالتواطؤ مع نتنياهو من خلال النصوص. فقد نصت النقاط الست للموقف الفلسطيني على ما يلي:

1. الالتزام بالاتفاقيات المبرمة بين الجانبين الاسرائيلي والفلسطيني وتنفيذها.
2. انهاء مظاهر العنف بازالة اسبابها.
3. اعادة الانتشار في الخليل وفق جدول زمني محدد.
4. استئناف المفاوضات حول الحل النهائي.
5. تنفيذ القضايا العالقة من مواضيع المرحلة الانتقالية وما سبقها.
6. استئناف المفاوضات من خلال لجنة التوجيه).[21]

اما مشروع البيان الذي اعده دينس روس. فقد نص كما يلي:

ديباجه

بدعوة من الرئيس كلينتون لجلالة الملك حسين والرئيس ياسر عرفات ورئيس الوزراء نتنياهو. عقد اجتماع في واشنطن في الاول والثاني من اكتوبر 1996 لانتزاع فتيل الانفجار على ضوء الازمة الفلسطينية الاسرائيلية الناجمة عن عدم الالتزام، مما يقتضي ضرورة العودة الى مسار السلام.

ولتحقيق هذا الهدف فان رئيس الوزراء نتنياهو والرئيس عرفات اعلنا عن كونهما شريكين من اجل السلام. واتفقا على احترام كل منهما للطرف الا خر وعلى اعطاء الوقت اللازم للمفاوضات القادمة. ولتحقيق الاهداف المطلوبة. فقد قرر الاسرائيليون والفلسطينيون التأكيد على الامن وتعزيز الثقة المتبادلة بينهما على الاسس التالية:

1. ان اساس عملية السلام هو التأكيد على نبذ العنف، ليكون واضحاً ان جميع الخطوات تتخذ لمنع العنف والارهاب والتحريض، واتفق الطرفان على التنسيق والتعاون الوثيق بحيث يضمن كل منهما الحفاظ على الامن من جانبه دون أي تهديد.
2. على ضوء الاحداث الاخيرة، فان الفلسطينيين والاسرائيليين بحاجة ماسة لخطوات عملية ملموسة لا نتزاع فتيل التوتر واعادة وضع الا ستقرار الامني واعادة الثقة والتعاون بين اجهزة الا من الفلسطينية والاسرائيلية. ولهذا فان عرفات ونتنياهو اتفقا على انشاء لجنة امنية مشتركة ستجتمع في الرابع من اكتوبر لمراجعة الدروس والعبر من الا زمة الحالية. ولتطوير اجراءات عملية لمنع تكرار ما حدث بما يضمن اجراءات امنية تشمل مناطق امنية محددة في منطقة عازلة، واتخاذ اجراءات لمقاومة الا رهاب، ومحاسبة افراد الشرطة الفلسطينية الذين اعتدوا على الجيش الاسرائيلي. في هذا المجال وخلال لقاءات واشنطن، تبادل الطرفان افكارهما المحددة للتحقيق في هذه الاحداث، واكدا نيتهما للتوصل الى اتفاق حول الاجراءات الامنية في اقرب وقت ممكن.
3. لبناء الثقة بين الجانبين، فان القائدين مع مستشارين كبار سيقومون بتحديد ادوات اتصال مباشرة بينهما تتم بالسرعة والقوة المطلوبة، وسيعمل الطرفان على تفعيل لجنة التعاون التي يتم عبرها اللقاء والاتصال لخلق اجواء ايجابية بين الشعبين الفلسطيني والا سرائيلي فيما يتعلق

بتصفية الاختراقات والحد منها.

4. مرتبطاً بذلك، ومن اجل الامن والاستقرار فان الاسرائيليين والفلسطينيين يتفقان على ضرورة تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي ورفع الاغلاق الداخلي حال انجاز الظروف الامنية المناسبة. وبما انهما اكدا دون تردد التزامهما بعملية السلام وبالاتفاقيات، فان الاسرائيليين والفلسطينيين سيبدأون مفاوضات متواصلة في الرابع من اكتوبر لتنفيذ الاتفاق الانتقالي، وسيتعاملان مع القضايا والالتزامات العالقة مع اعطاء اهتمام اساسي لحل مشكلة الخليل. وسيعمل الطرفان على انجاز ترتيبات ممكنة للانسحاب من الخليل. وعلى ضوء الوضع الخاص في المدينة وما نشأ من الاحداث الاخيرة فان هناك حاجة لاجراءات امنية خاصة.

5. اذا لم يتفق الطرفان في لجنتي التفاوض خلال 45 يوماً، سيتم الحل بين محمود عباس امين سر اللجنة التنفيذية وديفيد ليفي وزير خارجية اسرائيل. واذا تعذر الاتفاق بينهما يطرح الموضوع على الرئيس عرفات ورئيس الوزراء نتنياهو. وسيتم استئناف مفاوضات الحل النهائي في حال الانتهاء واستكمال حل قضية الخليل.

6. ولازالة أي امكانية للصدام حول نفق حشمونئيم ستكون هناك مراجعات دورية حول مدى تأثير النفق على بنية اساسات الاماكن الاسلامية المقدسة.

7. من اجل السلام يطلب الزعيمان من جميع دول المنطقة والعالم تأييدهما في هذه المبادئ التي تقودنا الى السلام الشامل. ويطلبان من جميع الاطراف الملتزمة بعملية السلام المساعدة وايجاد خطة مارشال اقتصادية سياسية والدعم الدبلوماسي اللازم لهذه الاهداف).[22]

وقد رفض الاخ ابو عمار مجرد النقاش في البيان، وطلب من مرافقيه تحضير الطائرة للمغادرة. وعاش البيت الابيض والادارة الامريكية لحظات ارتباك. وقد ايد الملك حسين موقف الاخ ابو عمار الرافض للبيان. وقال في لقاء القمة (ربما يكون الرئيس مبارك لديه حكمة ووجهة نظر اكثر مني، فانا كنت اعتقد ان السيد نتنياهو بحاجة الى بعض الوقت. ولكن ما شاهدته هنا يجعلني قلق على السلام، وقلق على نتنياهو، وقلق على كل المنطقة من تصرفاته عندما يتحدث عن فتح الاتفاقيات. ما هو شعور السيد نتنياهو اذا جئنا من الاردن او مصر حيث بيننا وبين اسرائيل اتفاقيات ومعاهدة سلام وقلنا نريد تغيير هذا البند او ذاك؟ اننا نريد ان نرى التزاماً واضحاً بتنفيذ الاتفاقيات وبدءاً بالخليل. ولكن يبدو ان الامور التي ستواجهنا في المنطقة اصعب بكثير مما نتصور).[23]

كان نتنياهو يتصرف من موقع معرفته لحاجة كلينتون الى انتصار يساعده في معركته الانتخابية. ولم يكن نتنياهو يريد ذلك، كان متحالفاً مع "دول" خصم كلينتون. وكان دينس روس اقرب الى موقف نتنياهو. وقد وظف منصبه من اجل فرض الشروط الاسرائيلية باسم الادارة الامريكية بحيث تجيء اقتراحاته مشتملة على ما يزيد عن 90 % من الموقف الاسرائيلي المعروف. كما لاحظنا صياغته لمشروع النقاط السبع لقمة واشنطن. وتصب محاولات دينس روس في عدم اعطاء الرئيس كلينتون الفرصة ليلعب دور الراعي الواعي لطبيعة الاهداف والحريص على دور الوسيط الامين، انحيازاً من اجل مصلحة مسيرة السلام. واستمرارها.

لقد اثبتت الوقائع الانحياز السافر لدينس روس بحيث لم يعد وسيطاً صالحاً وهو يمارس دور الخصم المعادي لابسط حقوق الشعب الفلسطيني. ولقد قام الاخ ابو عمار اكثر من مرة برفض استقباله، ووصل الامر الى حد طرده عندما تصرف بغطرسة مرفوضة في محاولة فرض موضوع المطاردة الساخنة في اتفاقية الخليل ليقضي على كل ما تحقق ايجابياً من مسيرة السلام. وقد لعب دوراً خبيثاً في التوصل الى بروتوكول الخليل ووضع نقاط للسجل اضافة الى استصدار آخر توقيع لكريستوفر من موقعه

وزيرا للخارجية برسالة تحدد التزام امريكا بأمن اسرائيل والتي روج لها دينس روس بأنها تعني حق اسرائيل وحدها في تحديد مساحة ومكان اعادات الانتشار.

لقد كان نص رسالة كريستوفر الى نتنياهو في هذا الاطار على الشكل التالي "السيد رئيس الحكومة. يمكن ان تطمئنوا الى ان التزام الولايات المتحدة بأمن اسرائيل هو التزام حازم. ويشكل حجر الزاوية الاساسي في علاقاتنا الخاصة. ولقد كان العنصر الرئيس في مفاوضتنا للسلام. بما في ذلك التفاوض وتنفيذ الاتفاقات بين اسرائيل وشركائها العرب يتمثل دائماً في الاعتراف بالمتطلبات الامنية لاسرائيل. الى ذلك تبقى احدى السمات المميزة لسياسة الولايات المتحدة تتمثل في التزامنا التعاون معاً للعمل على تلبية الحاجات الامنية التي تحددها اسرائيل" [24].

ومن المنطقي ان يرحب الصهيوني دينس روس بهذا الانجاز وتتحول بذلك مشاعره الشخصية الى قرارات في الادارة الامريكية تعتبر اسرائيل ملتزمة بتنفيذ الاتفاقيات وانها هي وحدها صاحبة الحق في تحديد المساحة التي تتم اعادة الانتشار فيها والانسحاب منها.

على الرغم من الرفض الفلسطيني الرسمي لهذا التفسير القسري الذي يتجاهل ما جاء في رسالة كريستوفر نفسها حيث نص (اخيراً اود ان اكرر موقفنا بأن لاسرائيل الحق في ان تكون حدودها آمنة وقابلة للدفاع عنها وهذا ما يجب التفاوض من اجله والاتفاق عليه مع جيرانها بصورة مباشرة) [25].

ان الموقف الامريكي المنحاز الى درجة العمى للموقف الصهيوني الاسرائيلي التوسعي، قد عبرت عنه الادارة الامريكية بالفيتو في مجلس الامن ضد موضوع يعلن الرئيس كلينتون نفسه ان اسرائيل مدانة فيه، وهو موضوع الاستيطان في القدس وعلى جبل ابو غنيم. ان انصياع الادارة الامريكية ومحاولتها حماية سياسة نتنياهو ليست ناتجة عن ضغط خارجي وانما هي نتيجة للتفشي الصهيوني داخل الادارة. وعجز الرئيس كلينتون عن المواجهة لغياب أي تهديد لمصالح امريكا في المنطقة بسبب سياستها المنحازة. ان محاولة امريكا التركيز على ان الحل والسلام لا يكون عبر الامم المتحدة. ولا يكون عبر التدخل الدولي ولا من خلال راعيي عملية السلام، والشاهدين الموقعين على الاتفاقيات، وانما يكون عبر المفاوضات الثنائية بين الحكومة الاسرائيلية والسلطة الفلسطينية. انهم بذلك يشجعون سياسة الغاب، سياسة حق القوة والغطرسة في ان تفرض ارادتها على العدالة الانسانية وتقلب الباطل حقاً. لقد لاحظنا ونحن نحاول الالتجاء للتحكيم باعتباره جزء من الاتفاقيات ولكنه يحتاج إلى موافقة الطرفين، بأن الطرف الاسرائيلي يدرك قوة موقفه في النصوص التي تجعله يرفض التحكيم في الوقت الذي يدرك فيه ضعف موقفه في حالة حدوث التحكيم. وعندما لجأ الاخ ابو عمار للخروج من المأزق إلى دعوة جميع الاطراف الموقعة على اتفاقية السلام والراعية لها والضامنة لتنفيذها، كان التجاوب متفاوت الدرجات. ففي الوقت الذي كان فيه دينس روس وصهاينة البيت الابيض يرفضون مثل هذه الدعوة، كان الرئيس كلينتون يرى فيها انقاذاً للموقف الامريكي من الانحياز السافر الذي يهدد عملية السلام. وان الحضور الامريكي وتلبية دعوة الرئيس عرفات هو الرد المتوازن على الفيتو الامريكي في مجلس الامن والتصويت ضد قرار الجمعية العمومية. وهنا عمد دينس روس إلى محاولة تجويف الدعوة الفلسطينية من مضمونها. فبدل ان يكون مؤتمراً دولياً يشارك فيه وزراء خارجية الدول المعنية، قام باتصالاته مع كل الاطراف، ليكون التمثيل متدنياً، ويتحول إلى مجرد لقاء باهت.

وعلى الرغم من كل ذلك، فقد تمت الصفقة بهدوء.. بين دينس روس ونتنياهو، وبموجبها تمت صياغة المبادرة الامريكية الاخيرة بحيث تتضمن مجموعة من القضايا التي سترفضها القيادة الفلسطينية بدون تردد. هكذا قدر دينس روس ونتنياهو معاً.

- **اول القضايا:** هو النزول من نسبة 40% التي تشير اليها الاتفاقيات بشكل غامض (ثلثي المساحة

C بدون مناطق الحل النهائي) الى نسبة ما اطلق عليه (Low teen) وكانت (The Lowest teen) أي 13%.

- **ثاني القضايا:** ان النسبة المطلوب اعادة الانتشار منها من مناطق C التي تتحول الى A قبل بدء اعادات الانتشار الثلاث. ولكن الصفقة حولت المناطق بمعظمها من B التي تتحول الى A مباشرة. حيث ان الاتفاق يحدد انتهاء مناطق B وتحولها الىA قبل بدء اعادات الانتشار الثلاث. ولكن الصفقة حولت المناطق بمعظمها من B الى A ومن C الى B.
- **ثالث القضايا:** ان لا تتم أي اشارة في المبادرة للنبضة الثالثة وهي قضية جوهرية جداً حيث عدم ذكرها، والتصريح بأنها موجودة حسب الاتفاق يجعل القيادة الفلسطينية لا تجادل في شيء غير منصوص عليه. وعند النقاش حول القضية قال الامريكان انه يمكن ان تكون هذه القضية مندمجة مع قضايا الحل النهائي (Will be imbeded in the final status).
- **رابع القضايا:** غياب اي اشارة لقضية الا ستيطان تحت أي عنوان سواء الممارسات احادية الجانب او حتى اصطلاح الـ Time out.
- **خامس القضايا:** هي التبادلية المطلوبة من الطرفين التي تؤكد شروطها التنفيذية ان لا نية للتنفيذ حتى لو وافق الطرفان. فالقضايا الامنية معقدة ونصوصها تثير الخلاف.

لقد ساهمت الادارة الامريكية في محاولات فرض التدجين والانصياع على القيادة الفلسطينية والشعب الفلسطيني، ومارست ضغوطاً واطلقت تهديدات لدرجة جعلتنا نبرر قبول القيادة للمبادرة الامريكية السيئة المضمون والنوايا، حرصاً على درء الخطر الذي كان سينجم في حالة رفضها. لقد اتكأنا على قاعدة درء المفاسد اولى من جلب المنافع وكانت النتيجة ان المفاسد لم تدرأ. وان الضغط الامريكي استمر بأشكال مختلفة بما فيها التهديد بالانسحاب من عملية السلام وترك الضحية الفلسطينية بين يدي القاتل للسلام من اجل فرض قانون القوة والغطرسة.

لقد اصبح واضحاً لكل ذي عقل وبصيرة ان الامل في صحوة ضمير امريكا لن يرى النور. وان استجداء السلام الامريكي من ادارة يقودها الليكود الصهيوني هو انصياع واذعان ترفضها القيادة الفلسطينية ويرفضها الشعب الفلسطيني. وان اللوبي الصهيوني الذي لم يعد له وجود محدد في امريكا بعد ان اصبحت الادارة الامريكية ومؤسسة الرئاسة والكونغرس هي التي تقوم بدوره... واصبحت امريكا بقضها وقضيضها ذات موقف واحد موحد ضد مسيرة السلام العادل والشامل والدائم، فانه الان يكمن في بروز لوبيات امريكية ذات مصالح خاصة في قلب المجتمع الفلسطيني تعمل على تجاوز قرارات الصمود والتمسك بالثوابت التي يحافظ من خلالها الاخ ابو عمار على الحد الادنى الذي يصون كرامة وحقوق الشعب الفلسطيني. ويخرجه من حالة السلام بلا سلام التي يقودها اللوبي الصهيوني.

رابعا : الاتفاقيات والمستقبل

بعد ان عبرنا تجربة السلام بلا مسيرة.. مع حزب العمل ومشروعه نحو بناء شرق اوسط جديد في ظل هيمنة اقتصادية اسرائيلية، وبعد ان جربنا المسيرة بلا سلام مع نتنياهو واليمين الاسرائيلي. فان نتائج الانتخابات القادمة ايا كان رئيس الوزراء المنتخب لا يجوزان تحول بيننا وبين التخلص من قيود الاتفاقيات المجحفة المقتصرة على مرجعية غامضة تفهم من القرار 242 ان الاراضي التي نعتبرها نحن محتلة هي اراض متنازع عليها. وتفهم القرار 338 بأنه يدعو إلى التفاوض بعيدا عن رعاية الامم المتحدة ومجلس الامن الذي اصدر القرار.

ان تجربة الرعاية الامريكية لعملية السلام، اصبحت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه تلعب دور الخصم والحكم وتتوزع الادوار فيها بين الكونغرس الذي يستصدر القرار تلو القرار لصالح الكيان الصهيوني وضد المستقبل الفلسطيني في ابسط حقوقه المشروعة. وبين الادارة التي تحاول تجاهل هنا وتتحايل هناك وتماطل لتبقي على حالة استقرار لا تبشر بأي سلام حقيقي.

ان التوقعات للانتخابات الاسرائيلية قد تفرض حكومة وحدة بين جميع الاحزاب مما يجعل الامر اكثر خطورة فيما يتعلق بقضايا الحل النهائي التي تجمع الحزبين بشكل يكاد يتطابق على طبيعة حلها. ولهذا فان المستقبل الذي يفرض علينا ان نصفه ليكون شرفا لشعبنا الفلسطيني لا بد ان ينطلق من المواقف التالية :

1. رفض التمديد لمرحلة الحكم الذاتي الانتقالي والاتفاقيات التي ترتكز عليها بعد ان انتهت في الرابع من ايار 1999 والتخلص من قيود الاتفاقيات التي تحول بين الشعب الفلسطيني وبين تجسيد استقلاله الوطني واعلان قيام دولته المستقلة وعاصمتها القدس المباركة على اساس القرار 181.
2. اعلان تجسيد الدولة واتخاذ كل الاجراءات اللازمة لبسط السيادة بما في ذلك اجراء انتخابات برلمان فلسطيني.
3. اعتماد قرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة بالقضية الفلسطينية مرجعية لاي اتفاق جديد بين دولة فلسطين ودولة اسرائيل، حيث تصبح القرارات المتعلقة بالقدس وبالاستيطان وبالاجئين وبالحدود هي التي تحكم التفاوض في قضايا الحل النهائي وليس موازين القوى الراهنة وغطرسة الصهيونية المسعورة.
4. المحافظة على علاقة تفاهم مع الادارة الامريكية دون الخضوع لاملاءتها، والعمل على توسيع دائرة المشاركة في عملية السلام لاكبر قدر ممكن من القضايا الدولية ذات الوزن المؤثر خاصة روسيا، واليابان، والصين.
5. التركيز على مشاركة ذات وزن خاص للمجموعة الاوروبية حيث جاء اعلان برلين مؤكدا لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني بما فيه الدولة. وهو موقف يشكل امتدادا لبيان قمة البندقية 1980.
6. احياء الدور العربي والاسلامي بشكل فاعل ليشكل طوق السلامة القومي والروحي الذي يصون القدس والمقدسات من محاولات التهويد والصهينة.
7. التمسك بالثوابت الفلسطينية وانتهاج سياسة فلسطينية تقوم على اساس ترتيب البيت الفلسطيني وتعزيز الوحدة الوطنية والاسلامية واحترام التعددية السياسية وسيادة القانون والعدالة والشفافية وعبقرية الاداء بالاعتماد على الكفاءة والالتزام الوطني.

الهوامش:

1. صخر ابو نزار المجازفة التاريخية واطواق السلام الوطنية منشورات مكتب الشؤون الفكرية والدراسات - فتح، الطبعة الثانية ايار 1998 ص 6-7.
2. المصدر السابق ص7.
3. الاتفاقية الانتقالية مادة 31 بند 6.
4. الاتفاقية الانتقالية مادة 31 بند 7.
5. الديباجة ص5
6. نفس المصدر ص 5-6.
7. مجلة ديرشبجل الالمانية عدد اذار 1995.
8. شيمعون بيريز - معركة السلام ذكره محمد تاج الدين الحسيني في كتاب "وماذا لو احققت عملية السلام بالشرق الاوسط" ص193.
9. مكان بين الامم ص/36.
10. 1محمد تاج الدين الحسيني وماذا لو اخفقت عملية السلام مطبوعات اكاديمية المملكة المغربية 1996 ص 196.
11. المصدر السابق ص 197.
12. (Richard Haass" The middl east no more treatres" foreign affairs october1996 page55)

    ريتشارد هاتس، لا معهادات جديدة. السياسة الخارجية، اكتوبر 1996 ص 55.
13. شبكة الانترنت. مكتب رئيس الوزراء www.pmo.il
14. نشرة فتح العدد السابع عشر السنة الثالثة والثلاثون ايلول النصف الاول 1997 ص23 .
15. المصدر السابق ص23
16. روبرت بوكبلارد (سياسة الليكود تجاه الاردن.. محاضرة في معهد التراث الامريكي).
17. المصدر السابق.
18. المصدر السابق.
19. المصدر السابق.
20. هيلاري.
21. نشرة فتح العدد التاسع عشر السنة الثانية والثلاثون/ تشرين اول اكتوبر 1996 ص1.
22. المصدر السابق ص21.
23. المصدر السابق ص22.
24. مجلة الدراسات الفلسطينية العدد (30) ربيع 1997 ص181.
25. المصدر السابق ص181.